صوراً وافلاماً بتمويل خاص رصد لهذا المشروع من جانب عدد من الهيئات المعنية. ولقد خطط لأن يتم مع حلول عام ٢٠٠٠ تحويل نحو خمسة ملايين عنوان وفق هذا النظام الجديد ليكون بمثابة نواة أساسية لمشروع المكتبة الرقمية الذى نتناوله بالحديث.

**المحور الثالث:**

وقد خطط فيه لأن تلعب مكتبة الكونجرس دوراً أساسياً فى إثراء البنية الأساسية لنظم المعلومات المتاحة فى المكتبات الأخرى المتصلة بها عبر الطرق السريعة للمعلومات إنطلاقاً من دورها كمكتبة كبيرة تتجاوز بخدماتها نطاق القومية لتنفتح على العالم بأسره. ومن ثم خطط لان تتيح المكتبة خدماتها على المستوى العالمى ليس للأغراض البحثية فحسب بل كذلك للأغراض التعليمية إعتماداً على ما أفرزته تقنيات المعلومات من نظم وأدوات مختلفة.

وفى النهاية اختتم د. بلينجتون محاضرته بابراز السبل المختلفة التى ستتاح من خلالها خدمات تلك المكتبة المتطورة والتى لن تكون خدمات تقليدية كتلك المقدمة فى كثير من المكتبات الأخرى بل ستكون خدمات ذات طابع خاص متطور يتسم بالدينامية والفعالية التى ستحقق ولو جزئياً حلم إتاحة المعلومات لمن يريدها دون قيد أو شرط وذلك من خلال أجهزة الاتصال المختلفة من هاتف ـ تليفزيون ـ حاسب آلى ـ أقمار صناعية... إلخ فى إطار الاتصال العالمى بهدف تدعيم عمليات البحث والتعليم وخدمة المجتمع.

# أول قاعدة بيانات فى مشروع إنشاء طريق مصر السريع للمعلومات

فى أول سابقة من نوعها، وفى إتجاه رائد يستهدف خصخصة خدمات المعلومات وجذب الاستثمارات إليها، وتوفير مقومات وإمكانات إتاحتها باستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، على الخط المباشر ومن خلال شبكات الاتصالات دعما لمشروع انشاء «طريق مصر السريع للمعلومات Egypt's Information High Way»، دعت وزارة الدولة للتنمية الادارية ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، فى إعلان عام (الاهرام ١٩٩٥/٣/٣١)، كافة القطاعات والشركات والمستثمرين والأفراد المعنيين بخدمات المعلومات والراغبين فى تسويق المعلومات واتاحتها لجماهير المستفيدين فى مصر وفى خارجها، بطبيعة الحال، للتقدم للحصول على حق استغلال خدمات «قاعدة معلومات التشريعات المصرية».

وتحتوى هذه القاعدة التى أعدت بالتعاون بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ووزارة العدل، على جميع التشريعات التى صدرت فى مصر منذ عام ١٨٢٤ وحتى الآن، وذلك بهدف توظيف هذه المعلومات التشريعية فى خدمة التنمية وتطوير خدمات القضاء والإصلاح التشريعى. وتتيح هذه القاعدة للمستفيد الوصول الى نصوص التشريعات المصرية من خلال امكانات البحث والاسترجاع المختلفة وفى مقدمتها الكلمات

الدالة فى هذه النصوص، فضلا عن امكانات الربط المنطقية بين هذه الكلمات، وغير ذلك من تقنيات وأساليب البحث المعروفة.

ولا شك أن إتاحة هذه القاعدة كلبنة أولى فى مشروع انشاء طريق مصر السريع للمعلومات سيحقق العديد من المزايا الهامة **أولها** توفير النصوص التشريعية بسرعة ودقة لكل من القضاة والمحامين وغيرهم من المستفيدين افراداً وهيئات داخل وخارج مصر بما ينعكس ايجابيا على اداء عمليات التقاضى وتطوير التشريعات، **وثانيها** ادخال صناعة خدمات المعلومات فى بؤرة إهتمام قطاعات عريضة فى المجتمع، **وثالثها** تمهيد الطريق لضم قواعد بيانات أخرى ببليوجرافية وغير ببليوجرافية إلى طريق مصر السريع للمعلومات حتى يتمكن المجتمع من الافادة الحقيقية من ثروات المعلومات المتوافرة، ورابعها الاسهام فى تكوين فئه متعهدى تقديم خدمات المعلومات، وهم الفئة التى يطلق عليها اصطلاحاً «الوسطاء: Vendors» أو "Brokers" الذين يمثلون حلقة الوصل بين منتجى مراصد المعلومات والمستفيدين منها.

هذا وقد اشترط فيمن يتقدم من الشركات والافراد للحصول على حق استغلال خدمات هذه القاعدة توافر الشروط الآتية: ـ

ـ أن تكون من الشركات/ الجهات المتخصصة التى يكون عملها الرئيسى مرتبطاً بتقديم خدمات واستشارات المعلومات (ويفضل القانونية).

ـ أن يكون لها مقر دائم فى جمهورية مصر العربية.

ـ أن يكون لديها الامكانات الفنية والبشرية لتوفير المعلومات باستخدام تكنولوجيات الحاسبات الآلية والاتصالات.

ـ أن تتوافر لديها الخبرات والقدرات التسويقية اللازمة لنشر الخدمة فى قطاعات الدولة المختلفة.

ـ أن تتوافر لديها الامكانات التدريبية لإعداد الكوادر اللازمة للمشروع.

ـ أن يكون المركز المالى للشركة مناسباً لحجم الاستثمارات المطلوبة.

ـ أن يكون لديها القدرة على إعداد وتوفير خدمات القاعدة بكفاءة والسرعة والمستوى المتعارف عليه دوليا.

## مشروع لفهرسة مخطوطات مكتبة البلدية بالاسكندرية

رغم أن مشروع إحياء مكتبة الاسكندرية ما زال فى مرحلة الإعداد، إلا أن طموح العاملين فيه والمشرفين عليه لم يقتصر على ما يبذل من جهود فى عمليات التجهيز لإنشاء المبنى، وتكوين المجموعات وارساء القواعد والنظم وأساليب المعالجة الفنية لهذه المجموعات، وبناء قواعد البيانات المحلية. ولكن إمتد هذه الطموح ليشمل تقديم الخبرات الفنية للمكتبات فى البيئة المحيطة خصوصاً تلك المكتبات العريقه التى تزخر بنفائس التراث العربى. وقد كان من الطبيعى أن تكون مكتبة بلدية الاسكندرية فى مقدمة تلك المكتبات فهى من أقدم المكتبات العامة فى مصر حيث بدأت العمل فى